تأثير الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي 2014م

د. محمد الطيف عثمان شيحه [*]

د. هاني عبادي المغلس [**]

المقدمة

شهدت بعض الدول العربية وما تزال حركة متصاعدة من الاحتجاجات المدنية أحدثت في بعضها تغييرا جذريا على مستوى النظام السياسي واتجاهات العلاقة بين المجتمع والسلطة كما هو الحال في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، بينما ما تزال نظم أخرى كاسوريا والبحرين تقاوم حركة المد الشعبي وتدفع باتجاه خيارات عسكرية مثل الحالة السورية وأمنية مثل البحرين أو بالغة الخطورة في سبيل إيقاف جريان حركة التغيير السلمي في بلدانها، ناهيك عن بلدان عربية أخرى لم تزل حركة المطالبة بالتغيير فيها دون مستوى الاحتجاج الشعبي الواسع كما هو الحال في الأردن والسودان والجزائر وبعض الدول الأخرى.

وبصرف النظر عن درجة تلك الاحتجاجات وطبيعة التغييرات التي نجمت عنها على صعيد تلك النظم فإنه بات من المؤكد أن الوحدات السياسية في النظام الرسمي العربي تواجه تحديات داخلية عميقة تتضاءل أمامها قدرة النظم على الاستجابة والتكيف ما لم تذهب في اتجاه خيارات جذرية تفضي إلى صياغة عقد سياسي واجتماعي جديد يعبر بصورة حقيقية عن إرادة الجماهير العربية، والى حين حدوث ذلك فإن ما هو مؤكد الآن أن واقعا عربيا آخذ في التغيير بصورة حادة، حيث أن كثير من الأنظمة العربية انهارات وذهبت معهما تحالفات وسياسات وقواعد في السياسة الإقليمية بعضها – كما هو الحال بالنسبة للنظام المصري السابق والنظام التونسي ونظام الليبي السابق نظام القذافي والنظام اليمني– كان يشكل نقطة ارتكاز أساسية لاستراتيجيات دولية تجاه المنطقة، بينما تمضي نظم أخرى وبصورة حثيثة (سوريا، البحرين) في اتجاه ذات النهاية، فاتحة الباب أمام مزيد من التغييرات العميقة التي يصعب تقدير أبعادها الفعلية على المستوى الإقليمي في هذه المرحلة، وتقع نظم أخرى تحت طائلة دعوات شعبية للاحتجاج يمكن أن تنفجر في أية لحظة حتى بالنسبة لتلك الدول التي ما تزال ترى نفسها بمنأى عن حركة الثورات العربية كما هو الحال بالنسبة للملكيات العربية لاسيما الخليجية منها، والخلاصة المبدئية لكل ذلك هي

---

[*] محاضر بكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.

[**] محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صنعاء، اليمن.

أن النظام الإقليمي العربي مقبل على تغييرات حقيقية بوصفه محصلة لتلك النظم ويعكس بالتالي ما يطرأ عليها من تطور وتغيير.

وإذا كانت القراءة الأولية لأسباب وحيثيات الثورات العربية الراهنة تظهر قوة حضور العامل الاقتصادي المتمثل في تدني المستوى المعيشي، وانتشار البطالة، وانعدام فرص العمل، وتفشي الفقر، وشيوع الفساد، فإن المنحى الذي سارت عليه الثورات العربية يشير إلى أن العامل الاقتصادي وإن لعب دور المفجر الأول للاحتجاجات إلا انه سرعان ما تراجع لصالح قضايا غير مطلبية أبرزها الحرية والديمقراطية والعدالة، وليصل من ثم إلى الذروة عبر المطالبة بإسقاط النظام. والمعنى الذي يشير إليه هذا المنحى في الاحتجاجات الشعبية العربية يتمثل في أن فيضان مخزون المعاناة العربية تجري ترجمته بصورة سريعة إلى قائمة من القيم والممارسات المضادة لبقاء النظم الحاكمة وثقافتها المعززة لفكرة البقاء تلك، ونتيجة لذلك تكتسب الثورة بعدا أكثر جذرية وراديكالية، يفقد بسببه النظام السياسي المستهدف القدرة على استخدام أدواته السلطوية في مواجهة الثورة بما فيها الوصفات الإصلاحية الإنقاذية التي عادة ما يجري اللجوء إليها بعد فوات الأوان.

لكن الظاهرة الثورية العربية تشير أيضا إلى بعد أخر، يتمثل في نوعية أخرى من الأسباب التي ينبغي إعطاءها المزيد من الاهتمام بوصفها أحد الدوافع المحفزة للثورة في وجه النظم العربية وإن لم تظهر بصورة جلية أثناء جريان حركة الاحتجاجات، تلك الأسباب تتعلق بسياسة النظم العربية تجاه قضايا تقع من حيث المبدأ خارج فضائها الوطني، وإدارتها لملفات قضايا كبرى – كالقضية الفلسطينية– قد يبدو أنها بعيدة عن انشغالات المواطن العربي وهمومه اليومية. وبصورة مبدئية يبدو من الصعب استبعاد تأثير ركام الخيبات المتوالية الذي تشكل جراء سياسات النظم العربية تجاه مثل تلك القضايا وما يرتبط بها من ملفات شائكة، وتحييد أثرها على الحركة الاحتجاجية العربية، وحتى مع الاعتراف بصعوبة تقدير طبيعة الدور والأهمية التي ظهرت بها تلك القضايا في الثورات العربية، فإنه من غير المنطقي استبعاد حضورها كأحد عناصر الفعل الثوري العربي غير المباشرة على الأقل، وهو ما يفتح مجالا للقول بأن قضايا النظام الإقليمي العربي ليست بعيدة عن مناخ الثورات العربية وبالتالي لن تكون بعيدة عن ترتيبات ما بعد نجاح تلك الثورات، كما أن ذلك يعني أيضا – ضمن ما يعنيه– أن النظام الإقليمي العربي – لا النظم السياسية في إطاره فحسب– يمكن أن يكون هدفا للحركات الاحتجاجية العربية على المدى الطويل، إذ يبدو أن الثورات العربية لم تستكمل بعد قائمة أهدافها حتى في تلك الدول التي نجحت

فيها بإسقاط النظم الحاكمة، ولا أحد يدري أين ستقف قائمة الأهداف الثورية تلك ولا كيف ستترجم في شكل أرادة جديدة على المستوى العربي ككل.

وإذا صح أن النظام الإقليمي العربي يقع في قلب ما يجري من ثورات وأحداث سواء على مستوى الأسباب الدافعة للاحتجاج أم على مستوى الترتيبات الناجمة عنها، فإن التساؤل لن يدور بطبيعة الحال حول مدى وجود اثر للثورات العربية من عدمه على النظام الإقليمي العربي، وإنما حول طبيعة ونوعية الآثار التي يمكن أن تخلفها الثورات العربية على النظام الإقليمي العربي وما إذا كانت دافعة له نحو تطوير بناه ومؤسساته وأدائه بصورة عامة، أم انه سيتجه إلى حالة من الاستقطاب بين "نظم ثورية" وأخرى "تقليدية"، وهو أمر – في حال حدوثه– يمكن أن يدخل النظام الإقليمي العربي وفي القلب منه الجامعة العربية في حالة شلل جديدة وغياب عن الفاعلية قد يكون أكثر فداحة.

ضمن هذا الإطار تأتي هذه الدراسة الموجزة، إذ نحاول من خلالها أن نبحث في تداعيات الثورة العربية على النظام الإقليمي العربي واتجاهات ذلك في المستقبل، أخذين في الاعتبار حركية الواقع السياسي العربي وعدم استقرار صورة الوضع العربي الراهن في آن.

ولبحث هذه الإشكالية فقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء (مطالب) على النحو الآتي:

المطلب الأول: أسباب الثورات العربية: قراءة أولية في البعد القومي.

ونحاول فيه تلمس خارطة الحركات الاحتجاجية العربية مع التركيز على كل من تونس ومصر فنبين أسبابها وحيثياتها وموقع القضايا المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي منها.

المطلب الثاني: أثر الثورات العربية على النظام الإقليمي العربي.

وفيه نحلل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للثورات العربية على الجامعة العربية بوصفها المؤسسة العربية الرسمية، وعلى العلاقات العربية – العربية.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء الثورات العربية الراهنة.

ونحاول أن نستشرف فيه بعض اتجاهات العلاقة بين الثورات العربية والأحداث المصاحبة لها والناجمة عنها من جهة، وبين النظام الإقليمي العربي من جهة أخرى مع بيان اتجاهاته المستقبلية ما أمكن.

المطلب الأول: أسباب الثورات العربية: قراءة أولية في البعد القومي.

على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بعض البلدان العربية كانت قد بلغت درجة كبيرة من السوء، إلا أن الحراك الاجتماعي والسياسي لم يكن يشهد مستوى من التنظيم والتصعيد ينبئ بتفجر الأوضاع بالصورة التي شهدتها كل من تونس ومصر، وإذا كان ثمة قراءة إجمالية تعيد كل من ثورتي تونس ومصر إلى أسباب عميقة ذات طبيعة تراكمية يتداخل فيها الاقتصادي بالسياسي بالأمني فإن حدة التسارع في إيقاع كلا الثورتين، وتحول الجماهير من كتل مضطهدة إلى قوى حية تصنع التغيير وتعمل على الحفاظ عليه ما وسعها ذلك، يظل أمرا بحاجة إلى تفسير يتجاوز القراءة المباشرة للحدث ويكشف عن "استعدادات كامنة للثورة" احتفظ بها المواطن العربي وأعاد توجيهها عندما وجد الفرصة سانحة لذلك.

وسنتناول في هذا المطلب سيرة الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر محاولين التركيز على الأبعاد التي تتقاطع مع النظام الإقليمي العربي سواء من جهة الأسباب التي كانت وراء تلك الثورات أو من جهة حضور العامل الإقليمي العربي في مسار تلك الثورات إن على مستوى الشعار أو على مستوى الأهداف والمضامين.

أولاً: الثورة التونسية.

بدأت الأحداث الاحتجاجية في تونس في شكل صدامات محدودة بين سكان منطقة سيدي بوزيد التي تقع جنوب البلاد وبين الشرطة في 18 ديسمبر 2010م، وذلك على خلفية إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه في محاولة للانتحار احتجاجا على مصادرة مصدر رزقه من قبل شرطة البلدية، وامتدت الاحتجاجات بصورة متسارعة لتشمل خلال أيام مناطق مجاورة لمنطقة سيدي بوزيد وصولا إلى العاصمة تونس، ويكاد يتفق المراقبون لمقدمات الحدث التونسي على محورية العامل الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في البطالة المتفشية في أوساط الجامعيين، وتهميش مناطق جنوب وغرب البلاد كسبب رئيس ومباشر للاحتجاج (بن يونس، 2011، 61-85)، والواقع أن القراءة من زاوية مطلبية بحتة تواجه بعض الصعوبات بالنظر إلى احتجاجات مطلبية أخرى شهدتها تونس عامي 1980م وأحداث بنقردان منتصف عام 2010م والتي مثلت حراكا اجتماعيا وسياسيا دون أن تبلغ مستوى المطالبة بإسقاط النظام (لبيض، 2011، 132-133)، ما يعني وجود عوامل ملازمة للحاجات المعيشية والحرمان الوظيفي نشطت بصورة غير مفهومة حتى الآن وأدت إلى الانتقال من قضايا مطلبية تتعلق بالبؤس الاقتصادي والحرمان المجتمعي إلى المطالبة بالحرية والخلاص من الاستبداد السياسي، هذا إن استبعدنا الأبعاد

السياسية للقضايا المطلبية والتي اخفق النظام في استخلاصها واندفع إلى التعامل الأمني معها خاصة في مدن تاله والقصرين التي شهدت مجازر راح ضحيتها العشرات.

وربما كان في مقدمة تلك العوامل انتشار فساد نظام الحكم السياسي، وغياب التوزيع العادل للثروة، والتنمية غير المتوازنة بين المناطق التونسية لصالح المناطق الساحلية التي تشهد رواجا اقتصاديا بفضل السياحة والأنشطة التجارية المصاحبة لها على حساب المناطق الداخلية التي يغلب عليها الاقتصاد الزراعي وتقل فيها فرص العمل.

ومنذ البداية يمكن أن نفترض أن أية قضية مطلبية في ظل نظام غير ديمقراطي يمكن أن تتحول وبصورة سريعة إلى مطلب سياسي ودعوة إلى إصلاح أو تغيير نظام الحكم عموماً، وذلك بسبب ضعف اقنية استيعاب المشكلات المحلية في النظم غير الديمقراطية، ومركزية صنع القرار التي تكرس قناعة لدى النخب والجماهير على السواء بأن حل المشكلات سواء كانت محلية أو مركزية يبدأ بإصلاح السياسة أولا. وبعامة فإن القضايا المطلبية لا تحدث في فراغ سياسي وربما كان الدور الذي تقوم به هو استثارة التصورات المخزونة حول السلطة ورموزها واستدعاء خبرة العلاقة السلبية معها وإعادة توجيهها في لحظة مشوبة بالغضب والمعاناة التي يتسبب فيها النظام بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن خلال التعامل الأمني الذي تحبذه السلطات العربية يكتشف المواطن العربي ذاتيا ودون أية وساطة معرفية أو إجرائية من خارج تجربته المباشرة مدى قمعية السلطة ودمويتها، لتتحول المسألة إلى نقمة شعبية عارمة ضد السلطة تستقل عن الأسباب المفجرة لها وتتضاءل معها أهمية البحث في طبيعة الأسباب ومدى معقوليتها.

لقد ظهر الانعطاف في خارطة المطالب الاجتماعية نحو القضايا ذات الطبيعة السياسية في الحالة التونسية عندما انتقلت الاحتجاجات إلى المدن الكبرى والى وسط العاصمة تونس، حيث تصدرت الشعارات المطالبة بالحرية وإنهاء الاستبداد وإطلاق حرية التعبير عن الرأي واجهة المظاهرات التي كان للاتحاد التونسي للشغل الدور الأكبر فيها (موقع صحيفة القدس العربي)، ووصلت إلى ذروتها يومي 12 و13 يناير عندما بدأت الشعارات المطالبة برحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي تتصدر المطالب الشعبية، بحيث بات مطلب "رحيل النظام" أشبه بخلاصة واقعية ونتيجة منطقية لحركة الاحتجاج التي بدأت مطلبية في الأساس، وهو ما أعطى الثورة التونسية تراتبية منطقية قد لا نلحظها بالنسبة لثورات عربية أخرى، ويأتي ذلك من كون رحيل النظام مثل مطلبا جديدا لا سابقة له في الفضاء السياسي والاجتماعي التونسي، ولم يكن يتردد قبل تاريخ انطلاق الحركة الاحتجاجية، بالرغم من اتجاه النظام التونسي للتحضير لخيار التمديد

عبر تعديلات دستورية بدأ الحزب الحاكم سابقا المطالبة بها لتمكين بن علي من الترشح لفترة رئاسية جديدة.

وإذا كان بالإمكان تلمس الأبعاد السياسية للحركة المطلبية الشعبية التي انبعثت عنها الثورة التونسية، فإن البحث في الدور الذي قامت به القضايا القومية العربية في مسار الثورة التونسية يبدو أمرا بالغ الصعوبة، فعلى خلاف الحالة المصرية التي لعبت فيها قضايا ذات طابع قومي كالاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، وحصار غزة والحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008م دورا في خلق بيئة شعبية مناهضة للنظام (سعيد، 2007، 114)، فإن أي أثر نسبي لتلك القضايا قد لا يدخل ضمن جملة الأسباب المباشرة التي أفضت إلى الثورة في تونس، غير أن القضية التي ينبغي التأكيد عليها في هذا الخصوص هو تعذر الفصل العملي بين ما يشكل هما وطنيا محليا وبين ما يشكل هما قوميا وذلك بفعل "الترابط العضوي بين المسألة الاجتماعية والمسألة الوطنية– القومية" (عيسى، 2011، 138)، خاصة عندما يتعلق الأمر بحالة ثورية يتضافر فيها المكبوت الاجتماعي والديني والسياسي دون خطوط فاصلة يمكن التعرف عليها، وهو ما يعبر عنه الشعار الكلي الاستغراقي "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي يحمل إدانة كلية للنظام سواء تعلق الأمر بسياساته الداخلية أم الخارجية، وما يعزز من ذلك هو أن مرحلة ما بعد الثورة التونسية ستشهد نشاطا وجدالا واسعا على خلفية القضايا القومية لاسيما قضية فلسطين يدفع النظام الجديد الى "تجريم التطبيع" مع اسرائيل في أعلى وثيقة سياسية في البلاد وهي حالة غير مسبوقة عربيا.

مع ذلك يمكن القول إن الغياب الرمزي للقضايا العربية على مستوى الشعار فيما خص الحالة التونسية قد تعود أسبابه إلى أن تونس منذ ما بعد انتقال مقر الجامعة العربية إلى القاهرة عام 1989م ومغادرة معظم القيادة الفلسطينية التاريخية الأراضي التونسية إلى الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م تبنت توجها داخليا انكفائيا كان فاتحة لسنوات من محاولة تغريب المجتمع التونسي عن قضاياه الكبرى، فالنظام التونسي هو نظام بلا قضية أو "ديكتاتورية رمادية" كما يصفه عزمي بشارة (بشارة، 2011)، عمد إلى الترويج لتوجهات تنموية تقوم على اعتبار تونس "مصيفا سياحيا" وبيئة استثمارية يقتضي نجاحها البعد ما أمكن عن القضايا السياسية المتوترة والملفات المعقدة في المنطقة، مع المساهمة في تحقيق "الاستقرار" في المنطقة ودفع ما يسمى بعملية السلام عبر الانخراط في علاقات دبلوماسية وتجارية وسياحية مع إسرائيل منذ 1996م.

من جهة أخرى لم تكن تجربة الاتحاد المغاربي مغرية لتونس كما هي أيضا بالنسبة لبقية دول الاتحاد، واستعيض عنها عمليا بعلاقات تجارية واسعة مع الاتحاد الأوربي، ورغم الاستفادة المباشرة للمواطنين التونسيين المشتغلين في التجارة البينية البسيطة (التجارة الموازية) على الحدود مع كل من ليبيا والجزائر، ووجود عمالة تونسية كبيرة في ليبيا، فإن ذلك كان ينظر إليه بوصفه استجابة لحقائق الجغرافيا أكثر منه نتاجا لتجربة الاتحاد المغاربي، ما يعني أن المواطن التونسي كما هو الحال في بقية دول المغرب العربي لم يكن يرى في الدفاع عن قضايا التعاون المغاربي أو في الدعوة إلى تطويرها حلا لمشكلاته الاقتصادية والسياسية، ولم تدخل هذه المسألة كقضية في أجندته المطلبية أثناء الثورة.

أما من الناحية العملية فيمكن النظر إلى ضعف المكون المدني ممثلا بمنظمات المجتمع المدني في تونس والهيمنة الواسعة لحزب التجمع الدستوري الحاكم على الفضاءات السياسية والاجتماعية كسبب أدى إلى ضعف حضور القضايا العربية في الثورة التونسية، ناهيك عن التضييق الشديد على حرية الإعلام ومواقع الانترنت وهو أمر عرف به النظام التونسي السابق، واختفاء أحزاب إسلامية أو قومية فاعلة من المشهد السياسي التونسي قبل الثورة، كما أن الانهيار السريع للنظام السابق لم يسمح بتبلور شعارات عابرة للقضايا الداخلية إذ لم تستغرق الثورة في العاصمة التونسية التي كان مفترضا أن تعطي للثورة أبعاد غير محلية سوى أيام قليلة سقط بعدها النظام التونسي.

ثانياً: الثورة المصرية.

بخلاف ما كان عليه الحال في تونس شكلت القضايا الإقليمية العربية محطات مهمة في طريق الوعي السياسي المصري منذ 2003م وساعدت في تكتيل قواه المطالبة بالديمقراطية، فقد مثلت الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006م، والحرب على غزة 2008 نقاط مهمة لاجتذاب قطاع واسع من الرأي العام المصري ودفعه إلى الاحتجاج بصورة شبه منتظمة، وكانت تلك مناسبات للبرهنة العملية على تآكل دور النظام المصري والربط بين الإصلاح السياسي وبين أعادة الفاعلية والحياة لذلك الدور، وقد نجحت حركة كفاية منذ 2004م في توظيف القضايا القومية لمصلحة خطابها السياسي وتمكنت من استغلال الأحداث العربية لبلورة خطاب إصلاحي التفت حوله الكثير من القوى الوطنية المصرية (سعيد، 114)، وتمثل لاحقاً في شعار الثورة المصرية "مساواة، حرية، عدالة اجتماعية"، ويبدو أن تقاطع القضايا ذات البعد القومي العربي مع قضايا الإصلاح السياسي الداخلي كان يعني أن الأحداث المرتبطة بالقضايا القومية في

العراق وفلسطين ولبنان استخدمت بدرجة أو بأخرى على مدى السنوات السابقة في إنضاج الهدف الإصلاحي الداخلي وحولته إلى خيار استراتيجي التقطته الجماهير بسهولة حتى بعد أن توارت القوى التقليدية المنظمة التي انحسر دورها وتراجع كثيرا في مسار الثورة، لكن هذا لا يعني مطلقا أن القضايا القومية كانت مجرد أدوات جرى توظيفها برجماتيا لصالح قضايا وطنية صرفة، فالبعد القومي في الحركة الديمقراطية المصرية قوي للغاية وله جذور عميقة.

في 25 يناير توارت الاهتمامات الإقليمية لصالح هدف إصلاحي داخلي تمثل في الأجندة الإصلاحية التي توافقت عليها القوى المصرية الوطنية منذ 2004م والمتمثلة في رفض التمديد والتوريث، وتعديل بعض المواد الدستورية التي تحول دون تحقيق منافسة متكافئة في الانتخابات الرئاسية، وينظر البعض إلى هذا المنحى في تغييب الشعارات ذات البعد العروبي عن الثورة المصرية – والثورات العربية عموما– بوصفه ضرورة تكتيكية وإجراء مرحلي قام به شباب الثورة لضمان نجاح الثورات العربية وتجنب التشويش عليها، وعدم منح النظام فرصة لضربها بذريعة العمل وفق أجندات خارجية، وهي قضية حاول النظام المصري إثارتها بالفعل[1]، وفي تقديرنا فإن غياب الشعارات الأيدلوجية سواء كان قومية أم إسلامية، لا ينفي طابع الاهتمام بالقضايا العربية لاسيما بالنسبة للثورة المصرية، خاصة وأن المسافة بين الوطني (المحلي) وبين القومي العربي والإسلامي ليست واسعة، فقضية كقضية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل وهي من القضايا التي أشير إليها أثناء الاحتجاجات تعتبر على المستوى الوطني قضية فساد سياسي كبرى كما أنها على المستوى القومي تختزل سلبيات ومساوئ العلاقات المصرية الإسرائيلية التي جرى التعريض بها كثيرا أثناء الاحتجاجات، وبالمثل فأن دخول مدينة السويس على خط الثورة عمل على استدعاء الذاكرة الوطنية في المواجهة مع إسرائيل، باعتبار الرصيد الوطني لهذه المدينة إبان مرحلة المقاومة الشعبية التي أعقبت الاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام 1967م، ليصدق بذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن ثالث أسباب قيام الثورة المصرية، بعد غياب العدالة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية، وبعد المطلب الديمقراطي، هو هدف استعادة الدور الإقليمي المصري الذي تردى خلال العقود الثلاثة المنصرمة (سالم، 2011، 65)، مع ما يعنيه

---

[1] هذا ما ذهب إليه الصحفي الفرنسي آلانغريش، فقد نبه إلى الخطأ الذي وقع فيه البعض بالاعتقاد أن القضية الفلسطينية كانت ثانوية بالنسبة للمتظاهرين المصريين، ويذكر أن "المنظّمون هم الذين رفضوا طوعاً أيّ شعارٍ معادٍ لأميركا ولإسرائيل، إذقرّروا التركيز على خصمٍ واحد، هو النظام؛ وقد فهم الجميع هذه الرغبة. لكن بعد سقوط نظام حسني مبارك، وخلال احتفال النصر الضخم الذي شهدته القاهرة في 18 شباط/فبراير استعاد المتظاهرون بكثافة شعارات تحرير القدس.". انظر :آلانغريش،"نهاية نظام إقليمي"، **لوموند ديبلوماتيك** (النسخة العربية)، مارس 2011م:http://www.mondiploar.com/article3396.html

ذلك من حضور تلقائي للقضايا العربية التي تمثل مجال اختبار لفاعلية الدور الإقليمي المصري في المستقبل.

وإذا كانت الثورة التونسية قد غلب عليها طابع المحلية الوطنية بحكم انطلاقها من وسط الريف التونسي، فأن الثورة المصرية كانت ثورة مدينيه بدأت في العاصمة القاهرة وتوسعت في كبريات المدن المصرية، وهذا الملمح التكويني سمح للثورة المصرية تجاوز طابعها المحلي بصورة ملفتة للنظر بحكم مستوى الوعي في الحواضر الكبرى، وبفعل وجود مجتمع مصغر في ميدان التحرير لم يكن يفرق في تعاطيه اليومي بين الشأنين الوطني والقومي وإن لم ينعكس ذلك بصورة واضحة على مستوى الشعارات التي رفعت أثناء الاحتجاجات.

المطلب الثاني: أثر الثورات العربية على النظام الإقليمي العربي.

أشرنا إلى أنه من الطبيعي أن يكون للثورات العربية تأثيراً على النظام الإقليمي العربي، لكن تقدير مدى وطبيعة هذا التأثير قد يبدو من الصعوبة بمكان، والسبب قد لا يعود إلى عدم اكتمال مرحلة الثورات العربية حتى الآن وحسب، لكنه أيضا يرتبط بمدى حساسية النظام الإقليمي العربي في جانبه المؤسسي الرسمي (الجامعة العربية) للمتغيرات الناشئة، ومدى قدرته على إحداث تغييرات ملموسة تستجيب للاختلاف في الظرف السياسي والمجتمعي العربي عموما. مع ذلك فإن البحث العلمي لا يمكن أن يخطئ حدوث مجموعة من التأثيرات – وإن لم تتبلور مؤسسيا أو قانونيا بعد– على أكثر من صعيد يمس النظام الإقليمي العربي، سواء ما تعلق منه بالجامعة العربية، أو بالعلاقات العربية – العربية.

أولاً: الجامعة العربية ومرحلة تفجر الثورات.

لم يكن للجامعة العربية دور يذكر في الثورات العربية، وإذا استثنينا دورها تجاه الوضع القائم في ليبيا فإن الجامعة اكتفت بوضع المراقب للأحداث، وفي واقع الأمر لم تكن الجامعة تملك القدرة على التأثير فيما يجري من حركات احتجاجية سلبا أم إيجابا لتصور أن ذلك يقع خارج مهامها، وفي حالتي مصر وتونس جاء رد الجامعة العربية متماشيا مع الواقع الذي نجم عن نجاح الثورتين، وذلك بالتعبير عن احترام إرادة الشعبين العربيين، كما لم تواجه الجامعة العربية مشكلة قانونية تذكر في التعامل مع الأوضاع الرسمية التي ظهرت في كلا البلدين بعد الثورة.

ويمكن إجمال أهم المتغيرات والتأثيرات التي أوجدتها الثورات العربية أمام الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي عموما على النحو الآتي:

أ- أظهرت الثورات العربية قوة إرادة الشعوب في تغيير نظمها وصلابة تطلعاتها نحو الديمقراطية والتغيير الفعلي، ونتيجة لذلك أصبح الخطاب العربي الرسمي القائم على مقولات الإصلاح السياسي متخلفا عن حركة الواقع، وقاصرا عن استيعاب أفق التطلعات الشعبية المتزايدة، خاصة وان الثورات العربية اندرجت تحت مبدأ النضال من اجل الحرية والديمقراطية متجاوزة بذلك مشروعات الإصلاح السياسي من الداخل والخارج. وبما أن الجامعة العربية كانت منخرطة بصورة أو بأخرى في جدل الإصلاح السياسي العربي فإن الثورات العربية حملت رسالة واضحة للنظام الإقليمي العربي بعدم كفاية الإصلاح السياسي بالكيفية والعناصر التي طرحت منذ سنوات وفي حدود ما عرض من رؤى وتصورات، وانه بات على النظم الرسمية أن تستجيب لضرورات التغيير السياسي، وهي مسألة تضع على عاتق النظم العربية تجديد خطاب الإصلاح بالتوازي مع اتخاذ خطوات سريعة وملموسة في هذا الاتجاه، كما تضع على عاتق الجامعة العربية الاعتراف بحق الشعوب العربية في تقرير مصير نظمها السياسية.

ب- على الرغم من ضعف حضور القضايا القومية في الثورات العربية على مستوى الشعار كما ذكرنا في المطلب السابق، فإنه لا يمكن بحال الفصل بين اندفاع المواطن العربي إلى الثورة وبين شعوره العام بالإحباط جراء الأوضاع العربية القائمة، فشعور المواطن العربي كان يعكس خبرة سلبية مع النظام الذي أراد تغييره وتلك الخبرة لا تعود بالضرورة إلى عامل دون غيره، كما لا تفرق بين ما هو شخصي أو عام، وبين الداخلي والخارجي، وعموم هدف إسقاط النظام يعني إدانة كلية للنظام برموزه ومؤسساته وسياساته داخلية كانت أم خارجية. وهذا الأمر حمل رسالة هامة إلى النظام الإقليمي العربي مفادها أن تراكم الإحباط من سياسات النظام الإقليمي العربي تجاه القضايا القومية، يتطلب تغييرات مهمة في إطار الجامعة العربية، كما يتطلب من الدول العربية التعامل مع الملفات القومية المصيرية كالقضية الفلسطينية بصورة تعكس المرحلة الجديدة التي باتت فيها الشعوب العربية تعتبر نفسها طرفا قادرا على الفعل، وقد عكست التحركات الشعبية العربية في مصر وسوريا والأردن وفلسطين في إحياء ذكرى النكبة هذا الشعور لدى الشعوب العربية.

ج- أظهرت سلمية الاحتجاجات في الدول العربية، واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة، والقدرة الهائلة على الحشد والتنظيم الجماهيري، أن الشعوب العربية لم تعد في موقع الحياد من قضاياها المصيرية، وأن المشاهد التي ظهرت في تونس ومصر واليمن والبحرين وسوريا وليبيا وغيرها قابلة للتكرار حتى مع اختلاف طبيعة القضايا محل الاحتجاج، وبالتالي فإن إخفاق الجامعة العربية في التعامل مع قضايا

الوضع العربي قد يجعلها في المستقبل عرضة لاحتجاجات شعبية مماثلة يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى إعادة صياغة النظام الرسمي العربي على أسس جديدة تماما، وهي مرحلة وإن كان مستبعدا حتى الآن حدوثها بالكيفية التي حدثت بها الثورات العربية، فإن نجاح الثورات العربية في أكثر من بلد عربي، وعبور المرحلة الانتقالية الحالية التي تمر بها بعض البلدان العربية يجعل منها إمكانية قائمة.

د- كشفت الثورات العربية عن عجز الجامعة العربية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان والانتهاكات التي مارستها – وما تزال- بعض النظم العربية في مواجهة الاحتجاجات، ويشير ذلك إلى ضعف البنية القانونية المتعلقة بهذا الجانب، وقصور خطاب الجامعة العربية حتى عن التعبير عن القلق إزاء أوضاع حقوق الإنسان في تلك البلدان[12].

هـ-تبين أيضا عجز الجامعة العربية عن تبني أية مبادرة للحل أو مقاربة للتعاطي مع الأحداث في مرحلة الثورات العربية، كما بدت متحفظة للغاية إزاء التدخل المباشر إبان أحداث الاحتجاجات، وفيما عدى القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية والمتعلقة بدعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على الأجواء الليبية بغرض حماية الشعب الليبي، وطرد مندوب ليبيا في الجامعة العربية، وفتح قنوات اتصال مع المجلس الانتقالي الليبي واتخاذ قرار بحظر بث القنوات الليبية الرسمية على الأقمار الصناعية العربية، وقفت الجامعة العربية مكتوفة الأيدي إزاء ما يجري من أحداث في بلدان عربية أخرى، لذلك واجهت الجامعة انتقادات واسعة تركزت حول التعامل غير المتوازن مع قضايا الثورات العربية، ففي مقابل الدور الفاعل الذي قامت به الجامعة فيما يتصل بالثورة الليبية والذي مهد لتدخل حلف الناتو ضد نظام القذافي، بدت الجامعة متعثرة تماما وغير قادرة على اتخاذ الحد الأدنى من المواقف الايجابية تجاه كل من البحرين واليمن وسوريا، وهذه المسألة دفعت إلى التشكيك في حيثيات موقف الجامعة إزاء النظام الليبي وهل كان صادر عن قناعة مبدئية بقضية حماية المدنيين أم لا.

---

[1] ربما كان الاستثناء الوحيد هو ما صدر من تصريحات ومواقف نسبت لرئيس البرلمان العربي علي الدقباسي بعد ضغوط عديدة طالبت البرلمان العربي بإبداء موقف من الأحداث، حيث أعرب الدقباسي عن تطلعه "لربيع عربي يعتمد على مشاركة الشعوب في اختيار ممثليها وتحقيق الحرية والإصلاح والديمقراطية ، وعدم استخدام الأنظمة للجيوش من أجل البقاء في السلطة". انظر:النهار المصرية، 23مايو2011م:http://www.alnaharegypt.com/nhar/art41106-cat20.html

وفي جلسة اعتيادية عقدها البرلمان العربي ظهرت فجوة الخلاف واسعة حول الموقف من الثورات العربية لاسيما الأحداث الدامية في سوريا انتهت بصياغة توافقية لبيان أكد على مواجهة المخططات الصهيونية ومحاولات زرع الفتنة الطائفية وتقسيم البلدان العربية، وعبر في ذات الوقت عن وقف نزيف الدم واحترام إرادة الشعوب وحقوقها السياسية والمدنية.

و – بدت الجامعة العربية غير قادرة على مواكبة واقع ما بعد الثورات العربية في الأقطار العربية التي نجحت فيها الثورات إذ لم تحاول تبني قرارات لدعم اقتصاد الثورات العربية الناشئة، أو تسعى إلى إيجاد اطر داعمة لأمنها واستقرارها.

ز – تمكنت الجامعة العربية من التغلب على مشكلة شغور منصب الأمين العام، وجاء سحب قطر لمرشحها وإفساح المجال لاختيار وزير الخارجية المصرية نبيل العربي دليلا على حالة من التوافق ما تزال تمثل القاعدة المعتمدة في إدارة الملفات العربية، لكن المسألة الجديرة بالاهتمام هي أن اعتراض ثماني دول عربية أبرزها السودان وقطر على مرشح مصر السابق د مصطفى الفقي أمينا عاما للجامعة العربية، يعكس تحفظات واسعة حول السياسة المصرية بفعل قرب المرشح السابق من دوائر صنع السياسة الخارجية المصرية قبل الثورة، كما أنه يأتي متناغما مع ما شهدته الساحة المصرية من رفض شبابي واسع لترشح الفقي لمنصب الأمين العام للجامعة العربية، وربما كان لذلك دلالته من حيث اتجاه الجامعة العربية لمراعاة البعد الجماهيري العربي في المرحلة المقبلة.

ثانياً: متغيرات العلاقات العربية – العربية.

يمكن الإشارة إلى هذه المتغيرات من زوايا عدة أهمها علاقات الدول العربية بعضها ببعض، وكذلك قيام بعض الدول العربية دون البعض الأخر بأدوار محورية في هذه المرحلة بما يؤشر على وجود اصطفافات معينة قد تفضي لإعادة ترتيب العلاقات العربية – العربية في المرحلة القادمة، واهم المتغيرات التي يمكن ملاحظتها تتمثل في:

أ – ظهرت فاعلية بعض مؤسسات النظام الإقليمي العربي ولكن ليس في تعزيز نجاح الثورات العربية وإنما في تكريس الواقع السياسي ودعم بعض النظم التي تعرضت لحالات احتجاجية مختلفة الشدة والدرجة، فقد سارع مجلس التعاون الخليجي لتقديم معونات مالية لكل من البحرين وعمان بمبلغ 20 مليار دولار عقب موجة الاحتجاجات التي شهدها البلدان. ولاحقا قرر المجلس التدخل عسكريا لقمع الاحتجاجات في البحرين عبر قوات درع الجزيرة، ونجح في ذلك إلى درجة بعيدة، وتعد هذه أول خطوة عسكرية يشهدها النظام الإقليمي العربي للتدخل الجماعي في شئون دولة أخرى على خلفية مواجهتها لاحتجاجات شعبية أثارت إلى حد كبير مخاوف على امن الخليج العربي من التدخل الإيراني، وعلى النقيض من ذلك ظهرت مؤسسات أخرى في النظام الإقليمي العربي بصورة اضعف مما كان متوقعا، فرغم الثورة التونسية والإرهاصات الاحتجاجية في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا، ورغم مسار الثورة في ليبيا فإن الاتحاد المغاربي لم يقم

باي بدور يذكر حتى الآن، وفيما عدى بعض التصريحات التي تؤكد على أهمية تفعيل دور الاتحاد المغاربي وتعميق علاقات التعاون بين دوله كأداة لمواجهة ما تمر به دول الاتحاد من تحديات، فإن الاتحاد المغاربي برهن مجددا على فقدان فاعليته وعدم قدرة أطرافه لاسيما الأساسية منها كالمغرب والجزائر على تخطي المشكلات البينية في ظرف استثنائي تمر به منطقة المغرب العربي.

ب-نجحت الدبلوماسية المصرية في تحقيق انفراجة قوية في مسار المصالحة الفلسطينية عبر توقيع اتفاق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في القاهرة 3 مايو 2011م بحضور أمين عام الجامعة العربية والفصائل الفلسطينية، وأي كانت الأسباب الكامنة وراء قبول الطرفين الفلسطينيين في التوقيع على المصالحة التي ظلت محط أخذ ورد على مدى أكثر من ثلاث سنوات، فإن المناخ السياسي الذي تشكل بعد نجاح الثورة المصرية كان له الدور الأكبر في تذليل عقبات سياسية كان لها دور كبير في تأخر انجاز المصالحة الفلسطينية، لكن ذلك لا ينفصل بالمطلق عن حسابات الأطراف الفلسطينية نفسها سواء بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي وصلت إلى قناعة داخلية بصعوبة تحقيق اختراق في ملف السلام في ظل حكومة نتنياهو واستمرار مشروع الاستيطان ومشروع الدولة اليهودية، وكذلك بالنسبة لحماس التي باتت تدرك مخاطر انعطاف الخارطة الاحتجاجية في العالم العربي نحو دول الممانعة العربية وعلى رأسها سوريا بما لذلك من سياسية عليها، وخلاصة القول في هذه النقطة أن المتغيرات التي أعقبت الثورات العربية في تونس ومصر والتي لم يكن الشارع الفلسطيني بعيدا في كل الأحوال عنها أوجدت قناعة لدى طرفي المعادلة الفلسطينية الأساسيين بضرورة إفساح المجال لحدوث تغيير في طبيعة العلاقات بينهما ينهي حالة الانقسام السياسية ويعيد ترتيب الأوراق الفلسطينية في مواجهة مرحلة جديدة لا شك أن لها انعكاساتها المؤثرة على القضية الفلسطينية.

ج-برز تطور مهم في اتجاه العلاقات العربية اقرب ما يكون إلى بناء تحالفات جديدة على قاعدة احتواء الثورات العربية ومنعها من التمدد سياسيا وجغرافيا، ويأتي ما بات يطلق عليه إعلاميا "نادي الملكيات العربية" كأحد أهم ما يمكن أن نصفه بسياسات محاور جديدة في المنطقة، ففي 10 مايو الماضي أعلنت القمة التشاورية لدول مجلس التعاون العربي قبول طلب المملكة الأردنية الهاشمية الانضمام لمجلس التعاون الخليجي وتكليف أمين عام المجلس البدء في إجراءات الانضمام، كما وجهت دعوة باسم المجلس إلى المملكة المغربية للانضمام، ولعل ما يثير الاهتمام في هذا التحرك الخليجي هو أنه وللمرة الأولى تقريبا يأتي على قاعدة استيعاب

الدول العربية ذات النظام الملكي وراثي حتى مع وجود تباينات سياسية أخرى فيما يتعلق بالانتخابات والديمقراطية والأحزاب السياسية في سياق تكتل عربي فرعي يبدو حتى الآن غير واضح الأهداف والمعالم، وهي مسألة تعد غير مسبوقة في إطار النظام الإقليمي العربي إذ عادة ما تنشأ التكتلات على أسس أمنية أو سياسية أو اقتصادية لا علاقة لها بشكل نظام الحكم.

وبالتالي فإن التكتل على أساس نظام الحكم يشير بوضوح إلى الهدف الذي يقف وراء هذا التوجه الخليجي والمتمثل في محاصرة الثورات العربية التي عادة ما توصف بأنها ديمقراطية ووقف تمددها وتداعيات القيم التي تبشر بها على تلك الأنظمة، وهو ما يتطلب تمتين جبهة الملكيات العربية الفقيرة كالأردن والمغرب، على الرغم من أن انضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي إن حدث فسيشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا، فضلا عن ذلك فإن هذا التوجه يعد خروجا عن النهج الذي حافظ عليه مجلس التعاون الخليجي الذي اقتصر منذ نشأته على الدول الست المؤسسة، كما بدا متجاوزا لاعتبارات جغرافية تتعلق بالمغرب، وهو ما يعزز من القول أن القفز على جميع تلك الاعتبارات الاقتصادية والجغرافية (يفصل المملكة المغربية عن الرياض ما يزيد على 5000كم) وتجاهل طلب اليمن والعراق ذات النظام الجمهوري والمقدم منذ سنوات طويلة تكمن وراءه أسباب قوية تتمثل – بالنسبة لدول الخليج العربي على الأقل– في حماية أمنها السياسي من تأثير الثورات العربية، ناهيك عن أسباب وجيهة أخرى يركز عليها البعض كبناء تحالف عربي في وجه الطموحات الإيرانية والاستفادة أمنيا من كل من المغرب والأردن لهذه الغاية.

د– تعاظم الدور الخليجي – والسعودي على وجه التحديد– في مواجهة الثورات العربية، حيث تحاول دول الخليج في هذه المرحلة لعب دور "الشرطي العربي" وصمام أمان منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية عموما، وهناك عدة مؤشرات في هذا الشأن لعل أبرزها الدور النوعي الذي أنيط بقوات درع الجزيرة في قمع الاحتجاجات الشعبية في البحرين والذي كان برغبة سعودية في الأساس، وأيضا ما أثير حول "فيتو خليجي" لمنع مناقشة أية أوضاع على مستوى الجامعة العربية تتعلق بالثورات الحاصلة في كل من اليمن والبحرين ومصر (موقع صحيفة اليوم السابع، 2011)، وفيما يتعلق باليمن قدم مجلس التعاون الخليجي مبادرة لحل ما اعتبره "أزمة سياسية" صبت في مصلحة نظام الرئيس صالح وجرى تعديلها خمس مرات طبقا لملاحظات قدمها هذا الأخير، وبالنسبة لمصر يتردد حديث عن ضغوط سعودية قوية على المجلس العسكري بغرض الحيلولة دون محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك (إدريس، 2011،

7)، ويأتي ذلك بعد أن كان العاهل السعودي قد وصف الثورة في مصر بأنها نتاج لـ"بعض المندسين باسم حرية التعبير" الذين نشطوا في أوساط الجماهير المصرية بغرض "إشعال الفتنة الخبيثة" (رسلان). من جهة أخرى كانت دول الخليج الطرف الأساسي في الإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية بشأن ليبيا وشاركت كل من قطر والإمارات والسعودية في أنشطة الإسناد اللوجستي لعمليات حلف الناتو الجوية، كما سارعت كل من قطر والإمارات للاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي فاتحة بذلك الباب أمام دول عربية أخرى لفعل الأمر ذاته.

غاية القول إن الدور الخليجي بات متناميا في هذه المرحلة بدرجة ملحوظة إذ تشعر بعض دول الخليج بأن الثورات العربية تمثل حالة من الاستهداف غير المباشر لاستقرار المنطقة وأنظمة الحكم فيها، كما أن بعضها يرى أن ما حدث في تونس وليبيا واليمن وسوريا فرصة يمكن من خلالها ملء الفراغ الذي خلفه انهيار ما كان يطلق عليه "دول الاعتدال" العربي بفعل سقوط النظام المصري السابق، وقبله تغيرات الوضع السياسي في لبنان، ويأتي ذلك في ضوء اعتبارين أساسيين هما:

1- استمرار "الخطر الإيراني" المتمثل في الملف النووي والتدخل الإيراني في شئون دول الخليج العربي، وقد تعاظم الخوف من الدور الإيراني عقب ملاحظة السلوك الإيراني الرامي إلى استثمار عائد التغيرات السياسية في المنطقة العربية في صورة مزايا أمنية وسياسية تتيح لها توهين طوق العقوبات الدولية المفروض عليها وتحقيق مجال أوسع للمناورة السياسية، كما أن إيران لم تتوانى عن التبشير بـ"شرق أوسط إسلامي" منذ نجاح الثورتين التونسية والمصرية في مسعى منها للإيحاء بتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، خاصة بعد أن اعتبر المرشد الأعلى علي خامنئي أن الثورات العربية تستلهم روح الثورة الإسلامية في إيران. من جهة أخرى عملت إيران بشكل دءوب على تحسين علاقتها بمصر وهي مسألة أثارت مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي ودفعتها لممارسة ضغوط كثيفة على مصر في سبيل الحيلولة دون تقاربها مع إيران بما قد يوحي باختراقات إيرانية في هذه المرحلة (إدريس، 7)، وبغض النظر عن درجة تأثير الضغوط الخليجية على مسار التقارب المصري – الإيراني فإن لمصر مشكلاتها الخاصة مع إيران التي يمكن أن تؤخر حدوث انفراجة قوية وسريعة في العلاقات بين الجانبين، كما أن اتجاه إيران نحو توظيف التحسن السياسي على صعيد علاقتها بمصر في إطار المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة قد يفضي إلى إعاقة تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد يدفع مصر إلى التفكير في تفويت فرصة كتلك على إيران

طالما وأن الأخيرة لا تنظر لعلاقاتها بمصر سوى من منظور الاختراق أو إيجاد مواقع متقدمة ضمن إستراتيجيتها في المنطقة.

2- تردد الولايات المتحدة في الوقف إلى جانب النظم العربية الحليفة لها في كل من تونس ومصر، وهي مسألة أثارت امتعاض المملكة العربية السعودية ودفعتها لتوجيه نقد مبطن للموقف الأمريكي[13]، وتشعر السعودية وبعض دول الخليج أن تخلي الولايات المتحدة عن نظم حليفة لها يقلل من مصداقية التزام الولايات المتحدة بأمن تلك الدول خاصة عندما يتعلق الأمر باحتجاجات داخلية، كما يثير على المدى الطويل مخاوف من تغير في السياسة الأمريكية تجاه السبل الكفيلة بمواجهة ما تعتبره تلك الدول تحديا أساسيا لأمنها والمتمثل بإيران، خاصة وأن النظم العربية لا تنظر للاحتجاجات الشعبية بمعزل عن الدور الإيراني في المنطقة. وهذا الاختلاف في تقييم طبيعة الاحتجاجات العربية بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة يدفع تلك الدول إلى البدء باتخاذ ترتيبات خاصة لحماية أمنها الداخلي الذي يبدو أنه لا يقع ضمن الإستراتيجية الأمريكية لحماية امن حلفائها عندما يتعلق الأمر بمواجهة حركات احتجاجية داخلية.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء الثورات العربية الراهنة.

في هذا المطلب سنحاول استشراف مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المؤشرات والمعطيات الحالية للثورات العربية، سواء ما نجح منها بإسقاط النظام أم مازال قيد المطالبة بإسقاط النظام، على أن الحديث عن تأثيرات محتملة واتجاهات مستقبلية في النظام الإقليمي العربي يتطلب إلقاء الضوء على راهن الثورات العربية أولا ومآلاتها المحتملة، لذلك فإن هذا المطلب سينقسم إلى جزئين هما: الوضعية الراهنة للثورات العربية، واتجاهات مستقبل النظام الإقليمي العربي.

أولاً: الوضعية الراهنة للثورات العربية: القضايا والتحديات.

وسنعمد في هذا الجزء إلى التفريق بين وضعية الثورات العربية التي نجحت في الإطاحة بنظم الحكم، ثم نلقي الضوء على أهم ما يفرضه استمرار الثورات العربية الأخرى من تحديات على النظام الإقليمي العربي.

---

[1] وصل هذا النقد إلى درجة لوح فيها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز باستعداد المملكة تقديم مساعدات مالية للنظام المصري عوضا عن المعونة الأمريكية السنوية وذلك في حال استمرار الضغوط الأمريكية على الرئيس حسنى مبارك للتنحي. انظر: هانئ رسلان، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سابق، http://www.africaalyom.com/web/Articals.

أ- الثورات الناجزة وموضع القضايا العربية منها.

لا يجري الحديث هنا عن التغيير بوصفه عملية مستمرة ذات جوانب بنيوية ومعرفية عميقة، فمثل هذه العملية قد تستغرق وقتا طويلا، كما أنها مشوبة بالكثير من التحديات واحتمالات النكوص الجزئي، لكن الحديث يتركز عن انجاز هدف تغيير النظام باعتباره الخطوة الأولى في طريق إحداث تغييرات ديمقراطية أكثر جذرية في المستقبل، في هذا الصدد تلوح ثورتي تونس ومصر باعتبارهما الثورتان الوحيدتان اللتان تمكنتا من انجاز هدف تغيير النظام حتى الآن، وفي مدد قياسية للغاية، فالبنسبة للثورة التونسية أجبر الرئيس السابق زين العابدين بن علي على تقديم استقالته في 14 يناير 2011م وبعد 28 يوما من الاحتجاجات التصاعدية والسلمية، كما تمكن المحتجون من الإطاحة بالوزير الأول محمد الغنوشي الذي تولى السلطة بصفة مؤقتة ليوم واحد، اضطر بعدها إلى التخلي عن منصب الرئيس المؤقت لصالح رئيس البرلمان بحسب ما يوجبه الدستور، وليتولى الوزير الأول ذاته تشكيل أول حكومة بعد الثورة ظلت محل اعتراض المحتجين بسبب اشتمالها على وزراء سابقين من عهد النظام السابق، وبعد انسحاب الوزراء المحسوبين على الاتحاد العام التونسي للشغل أعيد تشكيل الحكومة، لكن الوزارة ظلت محل انتقاد المحتجين، وقد أدى تصاعد الاحتجاجات وما خلفه من قتلى وجرحى إلى استقالة الوزير الأول وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الباجي قائد السبسي في 7مارس 2011م.

وعلى صعيد التغييرات المؤسسية والقانونية فقد تم وقف العمل بالدستور وتشكيل هيئة مستقلة تشرف على تحقيق أهداف الثورة، كما تم تشكيل لجنة عليا مستقلة للانتخابات، وتحت وطأة المزيد من الاحتجاجات تم حل حزب التجمع الدستوري الحاكم سابقا، وصدر عفو عام عن المعتقلين فتح الباب أمام عودة المعارضين من الخارج والاعتراف بالأحزاب السياسية المحظورة وأحزاب أخرى جديدة (وصل عدد الأحزاب المعترف بها81 حزبا)، ومنها ظلت تونس بين مد وجزر بين الأحزاب في الإعداد لانتخاب المجلس التأسيسي.

فيما يتعلق بالثورة المصرية فقد اضطر الرئيس السابق حسني مبارك التخلي عن منصبه بعد 18 يوما من الاحتجاجات المتواصلة في ميدان التحرير، ويبدو أن الجيش – كما هو الحال أيضا بالنسبة لتونس– لعب دورا أساسيا في الوصول إلى هذه النتيجة السريعة، وبناء على ذلك أعلن عن تشكيل مجلس عسكري يرأسه وزير الدفاع السابق لإدارة المرحلة الانتقالية وتأمين العبور بالبلد إلى النظام الديمقراطي عبر سلسلة من الخطوات كان من أهمها وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، ثم تنظيم استفتاء على تعديلات جزئية في الدستور تتعلق بالتهيئة

الايجابية للانتخابات القادمة، كما تشكلت حكومة جديدة حظي رئيسها بقبول شعبي واسع، وأحيل العديد من رموز النظام السابق إلى المحاكمة، كما أدى تواصل الاحتجاجات الشعبية إلى سجن الرئيس السابق وابنيه بتهم الفساد والتورط في قتل المحتجين.

والسؤال المهم المتصل بموضوع هذه الدراسة هو كيف يبدو مستوى الاهتمام بالقضايا ذات البعد القومي في هذه المرحلة من الثورات العربية في كل من مصر وتونس مع الأخذ في الاعتبار حالة التداخل بين تلك القضايا وقضايا أخرى ذات صبغة وطنية على النحو الذي اشرنا إليه سابقا؟

في البداية من المنطقي أن تنصرف الاهتمامات السياسية في المرحلة الانتقالية إلى قضايا سياسية وخدمية وأمنية صرفة، تترجم نزعة المجتمع إلى استعادة حالة الأمن العام وتأكيد استمرار حضور الدولة، وتجسد أولوية أهداف الثورة في إيجاد نظم ديمقراطية تحقق العدالة والحرية والتنمية، وبالتالي فإن قياس حضور القضايا ذات البعد القومي في هذه المرحلة لا يعكس بالضرورة حضورها الفعلي أو المستقبلي الذي من المرجح أن يتنامى في مرحلة ما بعد تثبيت أركان النظام الديمقراطي الجديد، ويتبلور في شكل توجهات وسياسات مختلفة عما كان عليه الحال في مرحلة ما قبل الثورات العربية.

وتبدو بذور هذه المرحلة (أي البلورة السياسية للمضامين القومية في الثورات العربية) واضحة وجلية في كل من مصر – والى حد ما– تونس، فعلى الرغم من تأكيد مصر التزامها اتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع إسرائيل 1979م إلا أنها وعلى لسان وزير خارجيتها أكدت على ممارسة حقوقها السيادية كاملة، وتتجه إلى إعادة النظر في ملف تصدير الغاز المصري لإسرائيل كمقدمة لتصحيح مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية وإعادة تقييمه من منظور المصلحة القومية المصرية، كما تحركت مصر وبصورة فاجأت الطرف الإسرائيلي في طريق انجاز المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، ونتيجة لذلك تم فتح معبر رفح الحدودي دون التشاور مع إسرائيل كمظهر من مظاهر السيادة المصرية، وعلى صعيد العلاقات الإقليمية أبدت مصر استعدادا متكررا لتحسين علاقاتها مع إيران، وقد أعلن الطرفان نيتهما رفع العلاقات بينهما إلى مستوى السفراء بعد أن صرح وزير الخارجية المصري أن "مصر لا تعتبر إيران دولة معادية" (إدريس، 6)، وجاء ذلك بعد أن سمحت مصر لسفينتين حربيتين إيرانيتين بعبور قناة السويس في 22 فبراير 2011م في خطوة أثارت غضب إسرائيل وأوحت بعمق التغيرات قادمة في السياسة الخارجية المصرية.

ومن الصعب الزعم بأن التحولات السريعة في التعامل المصري مع أكثر الملفات حساسية في منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن آثار ثورة 25 يناير، وهو ما يعمق من الافتراض الذي كنا قد اشرنا إليه في المطلب الأول حول الحضور القوي للقضايا القومية ضمن اهتمامات الثورة المصرية حتى وإن لم تجد طريقها بصورة واضحة وكثيفة إلى الشعارات أو المطالب التي رفعت أبان مرحلة الاحتجاجات، مع ذلك فإن الكثير من تلك التحولات أخذت طابعا تلقائيا رغم استمرار الحركة النشطة لشباب الثورة على أكثر من صعيد، إذ أن العديد من التغيرات في المواقف الرسمية المصرية لا ترجع بالضرورة إلى ضغوط مباشرة مورست في الشارع المصري، فقضية كتحسين العلاقات المصرية الإيرانية لم تكن محل اهتمام الشارع المصري بعد الثورة، كما أن تحقيق المصالحة الفلسطينية بتلك السرعة والكيفية كان فعلا استباقيا لحركة الشارع نفسه من جانب الدبلوماسية المصرية، وهذا الأمر يعكس الأثر العميق الذي أحدثته الثورة المصرية على مستوى التفكير السياسي والاستراتيجي بالنسبة للنخب السياسية الجديدة وهو ما يتوقع أن يستمر في المرحلة المقبلة.

بالنسبة لتونس فإن الوضع يبدو مختلفا بعض الشيء فرغم النشاط الذي تشهده الساحة التونسية بعد الثورة والدائر حول مقاومة التطبيع ودعم المقاومة الفلسطينية، إلا أن النخبة السياسية ما زالت غير قادرة على استيعاب التحولات الشعبية بعد الثورة، ويجري الحديث حاليا عن خلاف حاد داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة حول إضافة بند يتعلق برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن ما يسمى بـ"العقد الجمهوري" الذي يحدد شكل ومبادئ الدولة الجديدة، فقد عرض في يونيو 2011م مقترح أمام الهيئة ينص على ""الالتزام بمساندة حركات التحرر في العالم وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، ومناصرة كل القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والتصدي لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني"، لكن أطرافا داخل الهيئة استعاضت عن عبارة " والتصدي لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني"، بعبارة "ومناهضة الصهيونية"، وعلى خلفية ذلك احتدم جدل واسع بين أعضاء اللجنة عكس وجود فريقين يرى الأول : أن قضية فلسطين هي أحدى ثوابت الشعب التونسي وأن دعم حقوق الشعب الفلسطيني يتطلب رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني بجميع صوره وأشكاله، بينما يرى فريق أخر أن التركيز يجب أن ينصب على مناهضة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية لا غير، فيما يذهب آخرون إلى رفض تضمين العقد الجمهوري أي من العبارتين السابقتين بوصفه عقدا تونسيا هدفه التأسيس للتحول الديمقراطي وليس البحث في قضية الهوية.

في كل الأحوال فإن القضية الفلسطينية عادت لتحتل موقعا متقدما في اهتمامات مرحلة ما بعد الثورة التونسية، وهو ما يعزز من القول أن هذه القضية وغيرها من القضايا ذات البعد القومي وإن لم تظهر في مرحلة الثورة التونسية على مستوى الشعار فإنها كانت كامنة بالصورة التي تجعلها قابلة للظهور بقوة في صلب الجدل التونسي حول بناء الدولة الوليدة وتطغى على ملفات خدمية وأمنية شائكة، وفي حال اعتماد الصيغة التي ترفض التطبيع مع الكيان الصهيوني فإن ذلك سيترجم لاحقا على الأرض من خلال قطع العلاقات التجارية بين تونس وإسرائيل، كما أنه سيكون سابقة عربية بالنظر إلى القيمة القانونية والسياسية للعقد الجمهوري الذي يحدد قواعد وملامح الدولة الجديدة في تونس.

إن تقلص المسافة القائمة بين المستويين الشعبي والرسمي، وبناء السياسات وقواعد النظام الديمقراطي في هذه المرحلة تحت أنظار الجماهير في كلا البلدين وبمشاركة قوى متعددة، يجعل من احتمال انفراد طرف سياسي بتقرير قواعد التعامل مع تلك القضايا ضعيفا للغاية، كما أن فاعلية الأحزاب والقوى الإسلامية والقومية تعمق من حضور تلك القضايا على مستوى السياسات الرسمية، ناهيك عن أن مشاركة أي من تلك القوى في الحكم سيحافظ على الأقل على وتيرة التحولات الإستراتيجية في التعاطي السياسي مع القضية الفلسطينية، وملفات حركات المقاومة الشعبية، دون أن يدفع بها إلى حالة من المواجهة الحادة التي يمكن أن تقضي على التوافق الجماهيري والتقارب بين الموقفين الشعبي والرسمي في رؤية تلك القضايا، بالتالي يمكن القول إن مرحلة جديدة بدأت تتشكل على هامش الصراع العربي الإسرائيلي عبر معطيات يمكن أن تفضي إلى تغيير بعض قواعد ذلك الصراع وقواعد التحالفات في الوطن العربي.

بيد أن عاملا مهما يتعلق بعدم حدوث انتكاسة على صعيد بناء الدولة الديمقراطية، أو على الصعيدين الأمني والاقتصادي ينبغي أخذه في الاعتبار، ففي حال حدوث ذلك يتوقع أن يتراجع اهتمام المواطن العربي باتجاه قضايا أولية، وهذا التحدي قائم بالفعل خاصة في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الثورات العربية، وتزايد الخشية من أن يؤدي الوضع الاقتصادي لكل من مصر وتونس بعد الثورة إلى حالة من الارتهان السياسي، كما أن تعرض أيا من الدولتين لمخاطر أمنية داخلية قد يدفعهما إلى التفكير في الإبقاء على تحالفاتها القديمة في ضوء عجز النظام الإقليمي العربي عن إيجاد نسق بديل للأمن الجماعي العربي.

ثورات مستمرة: مضاعفة التحديات أما النظام الإقليمي العربي.

لن نلقي الكثير من الضوء على الثورات العربية الأخرى التي لا تخرج في مجملها عن ثورة تونس ومصر وليبيا واليمن من حيث الأسباب والأهداف العامة على الأقل ، وعوضا عن ذلك سنركز على التحديات التي تفرضها استمرار الثورات العربية في كل من سوريا والبحرين على النظام الإقليمي العربي. فإذا كانت ثورة كل من مصر وتونس وليبيا واليمن تحمل إمكانات وفرص عديدة قد تدفع باتجاه تطوير النظام الإقليمي العربي، فإن الجيل الثاني من الثورات العربية ينذر بتداعيات سلبية على ذات النظام، ليس بفعل تلكم الثورات التي لا تخرج عن كونها ثورات من أجل الحرية والكرامة الوطنية، ولكن بفعل المخاطر الناجمة عن استمرار النظام الإقليمي العربي في تجاهل تلك الثورات وعجزه عن اتخاذ فعل ايجابي في سبيل تحقيق تطلعات الشعوب العربية الثائرة، وبالتالي فإن استمرار الثورات العربية ينتج ظواهر منها استمرار حالة الشلل في المنظومة العربية، وتصاعد حالة الاصطفافات العربية في وجه الثورات، وفقدان الثقة لدى الشعوب العربية بجدوى مؤسسة الجامعة العربية، وتصاعد التدخل الأجنبي في تلك البلدان، ناهيك عن المخاطر المحتملة لأية انتكاسة يمكن أن تصاب بها تلك الثورات وما يمكن أن ينجم عن ذلك من ارتداد نحو ممارسة العنف السياسي والمجتمعي، وانعكاسات ذلك المباشرة على الأمن الإقليمي العربي.

فليبيا تستمر الثورة فيها بعد النجاح في إسقاط نظام القذافي والذي غادر السلطة فيها بالقوة العسكرية، وقد أدى انفراد حلف الناتو بالمجهود العسكري في ليبيا إلى الضغط على المجلس الانتقالي في ليبيا من أجل تقديم تنازلات على صعيد التنسيق العسكري والعملياتي وغض الطرف عن نشاط عسكري واستخباراتي قائم على الأرض، فضلا عن إبرام عقود لتصدير النفط لم تتضح بعد تفاصيلها، كل ذلك في ضوء غياب الجامعة العربية عن ممارسة أي دور فعلي حتى على الصعيد الإنساني. والحال أن الجامعة اكتفت بشرعنة تدخل حلف الناتو دون أن تمتلك رؤية لدور ما يمكن أن تقوم به في ليبيا، ويبدو أن نقاشا مؤجلا حول مدى الانسجام بين قرار الجامعة الدعوة لفرض حظر طيران على الأجواء الليبية وبين ميثاق الجامعة يمكن أن ينفجر في المستقبل القريب بكل ما لذلك من تداعيات قانونية على الجامعة.

وفي اليمن لم يصدر عن الجامعة العربية أي بيان أو تصريح يطلب من النظام اليمني السابق الاستجابة للمطالب الجماهيرية، أو وقف العنف ضد المحتجين، ورغم أن المبادرة الخليجية التي هي أحد مظاهر ضعف الجامعة العربية وانسحابها من التدخل في الشأن العربي ومنه اليمني فإن الجامعة لم تطالب – كحد أدنى– بضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية التي كان

قد وقعها كل من أحزاب اللقاء المشترك المعارض والحزب الحاكم بينما رفض الرئيس صالح توقيعها بعد أن أبدى استعداده لذلك أكثر من مرة.

وبصرف النظر عن تقدير الأطراف المختلفة لحقيقة وأبعاد المشكلات والتحديات التي يكتنفها الشأن اليمني والمخاوف الإقليمية المتنامية من نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، أو الحوثيين، أو ما يطلق عليه الحراك الجنوبي، فإن مثل هذه القضايا وما يمكن أن تسفر عنه من آثار على اليمن وعلى الأمن القومي العربي عموما لم تكن كافية لدفع الجامعة نحو تحرك ايجابي خاصة بعد نشوب مواجهات مسلحة في كل من صنعاء وتعز وأبين وغيرها من المدن اليمنية.

أما في سوريا فإن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في مدينة درعا جوبهت بقمع امني شديد، وأدت ضراوة المواجهة الأمنية للمحتجين والاقتحامات العسكرية لبعض القرى والمدن السورية وما ترتب على ذلك من لجوء لآلاف المواطنين السوريين إلى تركيا والاردن وبصورة أقل لبنان، إلى خروج الجامعة عن صمتها الذي درجت عليه إزاء الثورة في اليمن والاحتجاجات في البحرين، والملاحظ أن التوجه الرسمي للجامعة العربية تجاه سوريا والذي لم ينطوي في البداية إلا على تنديد أو استنكار لقمع السلطات السورية للمحتجين واكتفى بالدعوة إلى تنفيذ الإصلاحات التي أعلنت عنها القيادة السورية اقترن بقلق الجامعة من محاولة تدويل الوضع في سوريا وسعي الدول الغربية لفرض عقوبات على النظام السوري والعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص، إذ يبدو أن هذا التصعيد هو الباعث وراء التصريحات التي نسبت لنائب الأمين العام للجامعة السفير احمد بن حلي الذي شدد على رفض الجامعة العربية تلويح بعض القوى بفرض عقوبات على سوريا (موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 2011).

ومن الواضح أن الأحداث في سوريا على وجه الخصوص وضعت الجامعة العربية في وضع حرج، فلسوريا أهميتها الخاصة في المنطقة كما أن الاحتجاجات الشعبية لا يبدو أنها في طريقها للتهدئة، ناهيك عن تفاقم أزمة اللاجئين وتصاعد الميل الدولي في اتجاه تدويل الملف السوري، زد على ذلك إثارة قضايا تتعلق بالملف النووي السوري والتي جوبهة بقلق دولي عام، الأمر الذي أدي إلى استصدار قرار دولي بأزالتها لحقاً، أو بالإرهاب الذي ما تزال سوريا موضوعة على قائمته السوداء الأمريكية، كل ذلك قد دفع الجامعة العربية إلى التدخل بصورة أو بأخرى لمحاولة إسقاط النظام السوري بالتعاون مع دول الخليج وذلك لأحتواء الموقف عبر التعجيل بتدويل الأزمة وإسقاط خيار التعامل مع الأزمة بشكل سلمي، الأمر الذي أدى إلى أن تقوم الجامعة العربية

على خطوة مشابهة لما اتخذته في الشأن الليبي بأن أعطت تسويغ التدخل الخارجي في سوريا. وبذلك فإن الجامعة العربية قد وجدت نفسها وبدون إرادة منها أمام حالة دولية مماثلة لما حدث في العراق عام 1991م، إذ لا يجب أن يغب عن البال أن الوضع في سوريا قدم فرصة مواتية لتفكيك "محور الممانعة" وضرب العمق العربي لإيران، كما يقدم فرصة مثالية لإسرائيل لترتيب أوراقها بعد الإرباك الذي أصابها جراء الثورة المصرية، وجميع تلك تحديات ومخاطر تبدو الجامعة على دراية بها.

في كل الأحوال فإن استمرار الثورات العربية يمثل تحديا كبيرا أمام الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي بصورة عامة، إذ يحمل مخاطر جمة على صعيد العلاقات العربية – العربية التي قد تشهد توترا على خلفية التعامل مع أوضاع معقدة تبدو مرشحة للاستمرار لفترات طويلة، فيما يبدو أن التوافق العربي الذي عماده المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي لن يستمر طويلا، وقد برزت في هذا الصدد مؤشرات على ذلك في انسحاب قطر من المبادرة الخليجية المتعلقة باليمن، وما يتردد عن دعم لوجستي ومخابراتي تقدمه الجزائر لنظام معمر القذافي في ليبيا خلافا لتوجه العديد من الأقطار العربية، كما أن تجدد الاحتجاجات في مملكة البحرين وقدرة المحتجين على التغلب على الواقع الذي فرضته قوات درع الجزيرة قد يطرح الملف البحريني بقوة مرة أخرى لاسيما في ضوء تقاعس النظام البحريني عن إحداث أي إصلاحات جوهرية واستعاضته عن ذلك بتعقب المحتجين، كل ذلك يجعلنا نتساءل حول ما إذا كانت الآثار السلبية لاستمرار الثورات العربية دون قدرة من النظام الإقليمي العربي على التدخل في اتجاه يلبي مطالب الشعوب العربية قد يقضي على الآمال العريضة بيقظة جديدة للنظام الإقليمي العربي التي ارتسمت بنجاح الثورتين التونسية والمصرية.

ثانياً: اتجاهات مستقبل النظام الإقليمي العربي.

انتهينا في الجزء السابق إلى أن الامآل المعلقة على النظام الإقليمي العربي بعد ثورتي مصر وتونس قد يعصف بها عجز الجامعة العربية عن مواكبة استمرار الثورات العربية الحالية لاسيما الثورة السورية بما تنطوي عليه من مخاطر تمس جوهر النظام الإقليمي العربي، ويمكن مناقشة هذا التساؤل المثار عبر الحديث عن اتجاهين إزاء التأثيرات المحتملة للثورات العربي على النظام الإقليمي العربي يقفان على طرفي نقيض، **فالاتجاه الأول:** يرى أن الثورات العربية لاسيما المصرية تمثل فاتحة لعهد عربي جديد، يقوم على الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة، ووضع حد لعملية التسوية العبثية في المنطقة، والتعجيل بميلاد دولة فلسطينية من جانب واحد

عاصمتها القدس الشرقية، ناهيك عن تحقيق تطلعات الشعوب العربي في الدفع بالعمل العربي المشترك، وتنقية العلاقات العربية – العربية، ووضع حد للانفراد الأمريكي بالشئون العربية، وتصل بعض الدراسات التي نضعها ضمن هذا الاتجاه إلى القول أن الثورة المصرية ستعمل على "تقويض الستاتيكو القائم في الشرق الأوسط" بسبب غموض وجمود عملية السلام المتوقفة منذ سنوات (المديني، 127).

ويسود هذا الاتجاه مجمل الكتابات العربية التي أعقبت مرحلة الثورات، وهو اتجاه يقوم على قراءة إستراتيجية للدور المصري في المنطقة كما هو واضح، إذ يربط بين تراجع ذلك الدور وما صاحبه من آثار سلبية على صعيد النظام الإقليمي العربي وبين توقيع اتفاقية كامب ديفيد الذي أتاح لإسرائيل ومن ثم قوى إقليمية أخرى لعب ادوار متعاظمة في المنطقة، وعليه يكون سائغا وفق هذا الافتراض أن فشل خيارات السياسة المصرية المنكفئة على الداخل والرافضة لتبعات الدور الإقليمي تجاه القضايا العربية في ظل النظام السابق، سيأتي ببديل مختلف أذا تم احتواء الأحداث الآنية التي تعيشها مصر بعد ثورة 25 يناير وهو ما يعزز فرضية لعب دور ايجابي على صعيد القضايا العربية، فـ"تغيير بنية النظام السياسي المصري من نظام سلطوي فردي إلى نظام ديمقراطي تمثيلي سوف يحدث تغيرا هيكليا في أنماط وأشكال التفاعلات السياسية والإستراتيجية في المنطقة" (العناني، 83).

وتعطي المخاوف الأمريكية والإسرائيلية التي ظهرت عقب انهيار النظام المصري السابق مصداقية كبيرة لهذا الاتجاه، فالولايات المتحدة لم تخفي قلقها من زوال نظام حسني مبارك على الرغم من كونها قد أبدت مقدرة في التكيف السريع مع الوضع الجديد عبر التأكيد على دعم التحول الديمقراطي وخيار الشعب المصري، مع ذلك فإن محاولة التكيف تلك لم تتعرض حتى الآن لاختبار حقيقي والاحتمال الأقوى هو أن مخاوف جدية ما تزال تسيطر على الولايات المتحدة لاسيما في ضوء عدم قدرتها على التنبوء بمسار الوضع الداخلي في مصر وتقلبات المشهد الراهن في المنطقة، وهو أسوأ ما يمكن أن يواجه قوة عظمى إذ أنه يفقدها منطق السيطرة والتحكم ويدفعها إلى مقاربات عمومية وليس تنفيذ إستراتيجية محددة المعالم، بالنسبة لإسرائيل يبدو الأمر أشد وطأة فهناك قلق استراتيجي عميق من التحولات في مصر والمنطقة عموما، ولم تتوانى القيادات الإسرائيلية عن التعبير عن ذلك بلغة خالية من الدبلوماسية تعكس في حقيقة الأمر مبلغ ذلك القلق، ويأتي في الذروة من تلك التصريحات أن القوة التي تعول عليها إسرائيل هو القوة العسكرية فطالما لديها جيش قوي فهي في آمان، وهذا الخطاب الاستباقي يهدر

إمكانيات وفرص السلام ويقطع الطريق أمام أية خطوات عميقة للتكيف مع الوضع القائم تقضي بتقديم تنازلات فيما يتعلق بملف التسوية على النحو الذي بدأ يدعو له بعض السياسيين والأكاديميين داخل وخارج إسرائيل، وإن كان لا يستبعده تماما، ولعل الإيحاء الإسرائيلي بعناصر قوتها في هذه المرحلة يتجاوز مجرد طمأنة الرأي العام الداخلي إلى طرح وإعادة التذكير بإسرائيل كقوة إقليمية بمقدورها التعاطي مع المتغيرات من موقع الفاعل لا الهدف.

أما **الاتجاه الثاني:** فيظهر من خلال بعض الكتابات الصحفية ذات الطابع السياسي، وهو أقل عمقا من سابقه ويحمل في ثناياه موقفا متحفظا تجاه الثورات العربية عموما، مع ذلك فإن غياب دراسات سياسية رصينة تتناول التداعيات الإقليمية للثورات العربية وتحلل مساراتها الحالية والمستقبلية، يسمح لهذا الاتجاه غير التخصصي بتمثيل رؤية لا يمكن تجاوزها على الأقل في هذه المرحلة، وبداية يرى هذا الاتجاه أن نجاح ثورات عربية في كل من مصر وتونس لا يعني إدانة التوجهات السياسية الإقليمية لنظامي البلدين في المرحلة السابقة، وإنما يتعلق بمشكلات داخلية ترتبط بالفساد الداخلي السياسي والمالي للنظامين ناهيك عن السعي لتوريث الحكم وتركة الاستبداد الاجتماعي في كلا البلدين رغم ارتفاع معدلات التعليم والنمو الاقتصادي في بلد كتونس، ويلح هذا الاتجاه على التذكير بغياب رايات أيدلوجية سواء كانت إسلامية أم قومية عن الاحتجاجات كدليل على عدم وجود "بعد عروبي" أو إسلامي في الحركات الاحتجاجية التي يتحفظ البعض على وصفها بـ"الثورات"، كما يتقوى بالاحتجاجات المناهضة للنظام السوري ذي التوجه القومي وباللامبالاة الشعبية المصرية تجاه الخطاب الإيراني المبشر بـ"شرق أوسط إسلامي" في سبيل إرساء مقولته حول حصرية الجذور الداخلية للثورات العربية.

ومن الواضح أن هذا الاتجاه يبتعد عن نظرية المؤامرة في تفسير الثورات العربية –باستثناء الحالة البحرينية–، إلا أنه يلحظ فاعلية اكبر للقوى الإسلامية يمكن أن تفضي إلى نفوذ متعاظم للإسلاميين في الترتيبات السياسية القادمة، ولاعتبارات عدة سياسية واقتصادية يبدو المستقبل الديمقراطي للثورات العربية غامضا وفق هذا الاتجاه، أما على صعيد السياسات الخارجية فإن ما أطلق عليه البعض "نرجسية الثورة" المتمثلة في الميول الشعبية تجاه رفع الحصار عن غزة ومجاراة السياسية المصرية لذلك، وكذلك الانفتاح المصري المتسرع باتجاه إيران قد يدفع النظام المصري إلى "الانتحار السياسي" خاصة في ضوء مصالحه الاقتصادية والعمالة المصرية في دول الخليج.

ومع الأخذ في الاعتبار الاتجاهين السابقين "التفاؤلي" و"التشاؤمي" في الكتابات العربية المتعلقة بالأبعاد الإقليمية للثورات العربية، نرى وجود سيناريوهات ثلاثة لمستقبل النظام الإقليمي العربي وذلك على النحو الأتي:

الأول: سيناريو الفوضى في العلاقات العربية – العربية.

حيث يمكن أن يدفع استمرار الثورات العربية – كما اشرنا سابقا– إلى تباينات حادة في المواقف تقود إلى تصدعات في الصف العربي الذي يبدو حتى الآن بفعل حيوية الدور الخليجي قادرا على العمل وفق قاعدة من التوافق بخصوص التعامل مع الثورات المشتعلة في كل من سوريا واليمن، لكن الاستمرار في ضبط إيقاعات الموقف العربي تواجهه مشكلات عدة لعل أهمها احتمال امتداد الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى بما فيها بعض الدول الخليجية نفسها، كما أن الضغوط الدولية المتزايدة للتدخل في الشأن السوري قد يضع الأطراف العربية المختلفة أمام مفترق طرق، إذ يصعب افتراض استمرار تماسك جبهة المواقف العربية في حال التدخل الأجنبي في سوريا كما هو الحال بالنسبة لليبيا.

في المقابل فإن نجاح الثورات العربية – بالإضافة لكل من مصر وتونس– واتجاه هذه الدول إلى تبني خيار التحول الديمقراطي، قد يخلق على المدى الطويل حالة من الاستقطاب داخل النظام الإقليمي العربي بين دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، على الرغم من استبعاد ميل الثورات العربية إلى تصدير قيمها بصورة مباشرة.

الثاني: سيناريو التطوير.

إن نجاح الثورات العربية ودخولها مرحلة من الاستقرار قد يخلق اتجاها متناميا لتطوير العلاقات العربية – العربية، وآليات العمل العربي المشترك، والبدء بعملية إصلاح الجامعة العربية، خاصة وان هاجس الإصلاح كان مطروحا منذ فترات طويلة، وقد يهيئ نجاح الثورات العربية للبدء بتنفيذ خطواته وإن بصورة متدرجة، كما أن ظهور أحداث على الساحة العربية كاعتداء إسرائيلي جديد على لبنان أو غزة أو الضفة في ظل جمود ما يسمى "عملية التسوية" سيكثف من الضغوط على الدول العربية ومن ثم الجامعة العربية لاتخاذ إجراءات حازمة، ورفع مستوى التعاون والتنسيق لمواجهة مثل تلك المخاطر.

وقد تشكل المرحلة القادمة مجالا لاختبار هذا السيناريو إذ يفترض أن يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل مشروع إعلان دولة فلسطينية على أراضي 67 من

جانب واحد، وفي حال نجاح الدول العربية في اجتياز هذا الاختبار الدبلوماسي العصيب والذي يفترض تناغما في السياسات والتحركات على المستوى الدولي وإعداد لخيارات مشتركة تحسبا لردة فعل إسرائيلية فانه سيكون فاتحة لتعميق العمل العربي المشترك.

الثالث: سيناريو المراوحة.

وفقا لهذا السيناريو تظل العلاقات العربية، والجامعة العربية على حالها الراهن، بفعل تركيز وحدات النظام العربي في المرحلة المقبلة إلى احتواء آثار وتحديات الثورات العربية وما ينتج عنها أكثر من الاهتمام بتطوير العمل العربي المشترك أو إصلاح الجامعة، وحتى مع ارتفاع مستوى الاهتمام ذاك فإن التحديات النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية قد تعمل على كبح اتجاه الجامعة العربية في ظل قيادتها الجديدة إلى لعب دور فاعل على مستوى القضايا العربية الكبرى، وهناك خطر أخر يتمثل في اتجاه القوى الدولية الكبرى إلى احتواء الثورات العربية ضمن اطر إقليمية جديدة أو قائمة بالفعل، كالشراكة المتوسطية والاتحاد من اجل المتوسط وهي آليات ربما يجري تطويرها وتعزيز موقع الدول العربية فيها، ورغم ايجابية مثل هذا الاتجاه، إلا أنه في نهاية المطاف سيبقي على العمل العربي المشترك ضمن حدوده الدنيا.

بطبيعة الحال فإن هذه السيناريوهات متداخلة وهناك عناصر مشتركة تجمع فيما بينها، لكن رجحان إحداها يعتمد على ظروف موضوعية وأخرى تتعلق بتوفر الإرادة العربية للتطوير وبدء مرحلة جديدة ضمن نظام عربي جديد وهي مسألة يصعب الآن تقديرها.

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة مدى حضور العامل الإقليمي في الثورات العربية ممثلا بالقضايا العربية وسياسة الأنظمة تجاهها سواء في مرحلة انفجار الثورات أم المرحلة التي تلت نجاحها، وقد مهد ذلك لدراسة طبيعة التأثيرات المختلفة للثورات العربية على النظام الإقليمي العربي، حيث تبين وجود حالة من الاصطفاف بالنسبة لبعض الدول العربية (دول الخليج العربي) بغرض القيام بدور سياسي وأمني واقتصادي لاحتواء آثار الثورات و"ملء الفراغ العربي" الذي خلفه انكفاء مصر على قضاياها الداخلية في هذه المرحلة، وكذلك بروز نشاط مكثف لدول مجلس التعاون الخليجي (كنظام فرعي من النظام الإقليمي العربي) في محاولة لإدارة العلاقات العربية – العربية وإيجاد توافق إزاء بعض الثورات المستمرة حتى الآن كـ(اليمن وسوريا).

ولم تكن الجامعة العربية بعيدة عن ذلك إذ ظهر مقدار عجزها عن التدخل في الأوضاع العربية الراهنة (باستثناء الحالة الليبية) وتخليها عن دورها لمصلحة بعض الأطراف العربية التي باتت تضغط بقوة للحيلولة دون قيام الجامعة بدور يتصادم مع مصالحها، في المقابل كانت الثورة المصرية مقدمة لحدوث تغيرات ملموسة – وإن كانت ما تزال في بدايتها– في السياسة الخارجية المصرية إزاء المشكلة الفلسطينية – الفلسطينية، وقضية حصار غزة، وملف العلاقات مع إسرائيل خارج إطار اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك العلاقات مع إيران التي شهدت انفتاحا ملحوظا من الجانبين يمكن أن يفضي إلى حدوث بعض التحسن مع الأخذ في الاعتبار الممانعة الخليجية لمثل هذا المسار في السياسة الخارجية المصرية، ولا يخفى مقدار التأثير المهم الذي يمكن أن يتركه التغير في السياسة الخارجية المصرية على النظام الإقليمي العربية خاصة من زاوية العلاقات مع القوى الإقليمية خارج النظام العربي (إسرائيل، إيران، تركيا) وكذلك بالنسبة للقوى الدولية (الولايات المتحدة على وجه الخصوص).

كما أظهرت الدراسة تحديات جمة تواجه النظام الإقليمي العربي في المرحلة الراهنة أهمها استمرار بعض الثورات العربية لفترات طويلة وما يمكن أن يترتب عليه من استدعاء لتدخلات دولية جديدة، وضرب للموقف العربي الذي ما يزال يحافظ على قدر معقول من التوافق، وربما حدوث حالة جديدة من الاستقطاب في النظام الإقليمي العربي تحل محل المعادلة الإقليمية التي أطيح بها (دول اعتدال/ دول ممانعة)، مع الأخذ في الاعتبار مسارات أخرى محتملة لتطوير الجامعة ورفع مستوى العمل العربي المشترك في حال استقرار الأوضاع عقب مرحلة الثورات العربية، وعلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن النظام الإقليمي العربي يمر بمرحلة غير مسبوقة، إذ يواجه نوع جديد من التحديات يضعه في دائرة الاختيار بين النظم العربية ومصالحها من جهة وبين شعوبها وقضاياها الكبرى من جهة أخرى، ويبدو أن مثل هذه التحديات ستترك آثاراً عميقة على هيكل القوة في النظام العربي، وعلى مسار التفاعلات السياسية في إطاره، وعلى مؤسسته الرسمية (الجامعة العربية) التي قد تواجه صعوبات كبيرة في التكيف مع المتغيرات ما لم تعمل بصورة حثيثة على إصلاح هياكلها ومنظومتها القانونية وتطوير دورها بصورة فاعلة.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر الورقية :

1. علي خليفة الكواري (محرر)، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007).

2. توفيق المديني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد(386)، السنة الثالثة والثلاثون، 2011/4.

3. خليل العناني، "الثورة المصرية.. التداعيات الإقليمية والدولية"، مجلة شئون عربية، العدد (145)، ربيع 2011م.

4. سالم لبيض، "ثورة تونس كيف نفهم ما جرى"، مجلة مدارات إستراتيجية (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العددان السابع والثامن يناير/ابريل 2011م).

5. صلاح سالم، "أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية"، مجلة شئون عربية، العدد (145)، ربيع 2011م.

6. كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية، العدد(184)، 2011م.

7. محمد عبد الشفيع عيسى، "فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد(386)، السنة الثالثة والثلاثون، 2011/4.

8. محمد السعيد إدريس، "آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية"، مختارات إيرانية، العدد(129)، السنة العاشرة، ابريل 2011م.

ثانياً: مصادر الكترونيية:

1. (موقع) صحيفة القدس العربي:http://www.alquds.co

2. *(موقع) صحيفة النهار المصرية:* http://www.alnaharegypt.com

3. (موقع) صحيفة اليوم السابع المصرية: http://www.youm7.com

4. آلانغريش، "نهاية نظام إقليمي"، (موقع) لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية)، مارس 2011م، على الرابط التالي:http://www.mondiploar.com/article3396.html

5. عزمي بشارة، ثورة تونس الشعبية المجيدة، (موقع) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/1/18م، على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID

6. هانئ رسلان ، "الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر"، (موقع) جريدة إفريقيا اليوم، على الرابط التالي: http://www.africaalyom.com/web/Articals